كرروا ما طالب به بشار الاسد

شخصيات اسرائيلية تطالب اولمرت بالبدء بالتفاوض مع دمشق فورا

■ ستقف جماعة من نحو عشرين اسرائيليا، أكثرهم شخصيات يعرفها الجمهور، هذا المساء في المسرح العربي ـ اليهودي في يافا لتفعل لاهود اولمرت ما يفعله له بشار الأسد منذ ثلاث سنين. سيطلب أفراد الجماعة منه أن يبدأ تفاوضا مع دمشق فورا.

لقد أعلن رئيس الحكومة ان سورية غير شريك، لكن هذه الجماعة لن يستطيع ان يطرحها بحركة استخفافية، لسبب بسيط هو أنه يصعب قول لا لهؤلاء الناس. إعرفوا، في اول كشف، «الحلقة من اجل مبادرة سلام مع سورية». ستقول الايام هل الحديث عن جماعة ضغط طويلة النفس، أو عن حماسة لحظية ستزول. في هذه الاثناء يفخر المؤسسون بنواة حسنة من الاعضاء، وفيهم مسؤولون كبار سابقون في القيادة الأمنية، ومفكرون، ورجال اعمال وأكاديميون.

في الاسابيع القريبة يخطط اعضاء الحلقة، الذين سيعملون مثل جماعة ضغط على نحو تام، لطرق أبواب متخذي القرارات، وإحداث ضجة اعلامية ومحاولة اقناع كل من هو مستعد للاستماع (وبخاصة غير المستعد) بالحاجة الى تجديد المحادثات مع دمشق.

من الاعضاء في الحلقة رئيس الاركان السابق امنون ليبكين شاحك، ورئيس «الشاباك» السابق يعقوب بيري، ونائب رئيس الموساد السابق دافيد كمحي، والأديب سامي ميخائيل، والوزير السابق دان مريدور، والدكتور مناحيم كلاين، والبروفيسورة غاليا غولان، والدكتور ألون ليئال، والدكتور موشيه عميراف، والدكتورة إيلا شينسكييه، وعضو الكنيست السابق إيتي لفني، ورجل الاعمال برونو لينتسبيرغ والعميد (احتياط) فيردي زاخ. وانضمت اليهم ايضا ناديا كوهين، أرملة الجاسوس ايلي كوهين، وابنتها صوفي بن دور.

«هاجرت الى البلاد في 1952، كل ما أردناه كان الحديث الى العرب، ولم يريدوا التحدث الينا»، يقول برونو لينتسبيرغ، من أصحاب «سانو»، «نحن اليوم نقوم بالخطأ نفسه». أما يعقوب بيري فيقول: «لا تستطيع دولة تبغي السلام تجاهل تلمس عدوتها. ان من يتخوف أن يكون الحديث عن حيلة، يجب أن يعلم ان النوايا غير الصادقة تتضح في المراحل الاولى. يمكن الكشف عن عدم الصدق في اطار مواجهة فقط لا من بعيد».

«الظروف ناضجة»

أقامت الحلقة جماعة من نشطاء سلام اسرائيليين يترأسهم دافيد ساسون، وهو رجل اعمال يسافر على الخط بين لندن وتل ابيب. إن ساسون مشارك منذ سنين كثيرة بعلاقات اسرائيل بالعالم العربي. في السبعينيات، عشية الثورة الاسلامية في ايران، سكن طهران لاربع سنين. ومن مكتبه هناك، الذي أدارته سكرتيرته السعودية، خدم شركات اسرائيلية أرادت التصدير الى ايران.

في 1979، بعد أن سقطت طهران في يد الخميني وجماعته، انتقل الى مصر، صديقة اسرائيل الجديدة في الشرق الاوسط، وهناك ايضا قضى أربع سنين. في العقد الأخير نقل سكنه الى بريطانيا، وهناك حُبب الى جالين عراقيين معارضين لصدام. إن كثيرين من أصدقائه هؤلاء عادوا في السنين الأخيرة الى بغداد وتبوأوا مقامات رئيسية في الادارة العراقية الجديدة.

اليوم، في سن السادسة والسبعين، وهو نشيط كما كان في شبابه، يقول ساسون انه حان الوقت لتقترح حكومة اسرائيل ايضا صيغة سلام على أعدائها. «أكثر مبادرات السلام صدرت عن العرب أو جهات خاصة، مثل مبادرة جنيف»، يقول، «لم تتصرف اسرائيل قط كدولة تطلب السلام على نحو مبادر. قلنا اننا نمد أيدينا اليهم، لكننا لم نؤيد ذلك بالعمل. لم تحظ المبادرة السعودية في 2003 الموضوعة هنا على الطاولة، حتى بالنقاش».

مع انقضاء حرب لبنان الثانية أدرك ساسون أن شروط السلام مع سورية أصبحت ناضجة أكثر من أي وقت مضى. لقد استشار عددا من المعارف، وفيهم عضوا الكنيست ناديا الحلو وران كوهين، وصديقه الأديب سامي ميخائيل. وهكذا ابتدأ يعمل لاقامة الحلقة. «قبل خمس وعشرين سنة جلست الى صديق مصري على النيل وبدأنا نحلم معا بالسلام»، يقول، «لم أعتقد أنه ستمضي عشرات السنين وسيصبح الوضع أكثر تعقيدا».

سيطلب ساسون ورفاقه في المرحلة الاولى نقل رسالة ارادة خيِّرة الى دمشق. سيفعلون ذلك بوساطة مفوض خاص، نشيط سلام اوروبي، يتمتع بالقرب من القيادة الدبلوماسية في سورية. يرفض المفوض في الحقيقة الكشف عن اسمه، لكن الرسائل التي جاء بها من دمشق ساعدت سامي ميخائيل على صوغ موقف يتصل بتجديد المحادثات.

«كان التلميح الذي تلقيناه في هذه القناة: نحن مستعدون لبدء تفاوض بلا شروط، يقول ميخائيل، «أتذكر سورية في الخمسينيات والستينيات كاحدى دول الرفض العنيدة. لقد سمونا: الكيان الصهيوني»، ورفضوا حتى نطق كلمة فلسطين، لانهم يرون المنطقة بين النهر والبحر جنوبي سورية. اذا جاءت من هناك تلميحات ثقة، على نحو معلن وسري، الى انهم مستعدون للمحادثة بلا شروط سابقة، فان هذا يستحق الفحص عنه. الاحساس هو بأن حكومة اسرائيل حكومة مستنفدة لم تقدم البضاعة، ولهذا يمكن ضربها. لكن هذا ايضا يعطي أملا أن حكومة كهذه قد تستجيب للضغوط».

ان ميخائيل، وهو من الرموز الثقافية لمدينة حيفا، مكث في الحرب الأخيرة في بيته مع زوجته راحيل، ورأى من الشرفة الصواريخ التي تسقط عليها. «لقد صدقت تلك المشاهد اعتقادي الى أي حد يضر النزاع الذي لا يُحل حلا تاما».

«يجب تعلم درس»

«اذا كان يمكن إخراج سورية من حلقة الدول المجنونة والافضاء الى وقف تأييدها لحزب الله فستكون تلك كنوزا ذات شأن، ولهذا فان اتفاق السلام معها مصلحة اسرائيلية»، يقول أمنون ليبكين شاحك. «اذا لم يستطع السوريون تقديم هذا، فلن يوقع اتفاق سلام. سيكون من الواجب عليهم أن يُقدموا اجابات واضحة».

يعتقد يعقوب بيري ان اسرائيل يجب عليها تعلم درس من الحالتين الفلسطينية واللبنانية، وأن تُطبقه على القناة السورية. «ان المحاولة في الموضوعين الفلسطيني واللبناني ليست شيئا يمكن الفخر به»، يقول، «لهذا عندما ترسل دولة كسورية تلميحات، فيجب على اسرائيل أن تستجيب بمد اليد وأن تفحص عمن يقف من وراء ذلك. على أية حال، ليس الحديث عن انسحاب في صبيحة الغد. هذه عملية ستتم بالتدريج وفي غضون بضع سنين». يُذكر سامي ميخائيل بأن الجمهور الاسرائيلي لم يكن ناضجا حتى لتسليم سيناء، وقد وافق على ذلك مع كل ذلك. «هنا حط السادات في مطار بن غوريون، وخطب خطبة مثيرة في الكنيست، وغيّر ذلك الرأي العام من النقيض الى النقيض».

يكشف ميخائيل عن أن السوريين قد بشروه برسالة شخصية تلقاها من دمشق بأن عظام ايلي كوهين ستُعاد مع بدء تفاوض جدي. عرف كوهين، الذي تم القاء القبض عليه بتهمة التجسس لاسرائيل وشُنق في أيار (مايو) 1965، ميخائيل معرفة حسنة.

ايهود اولمرت

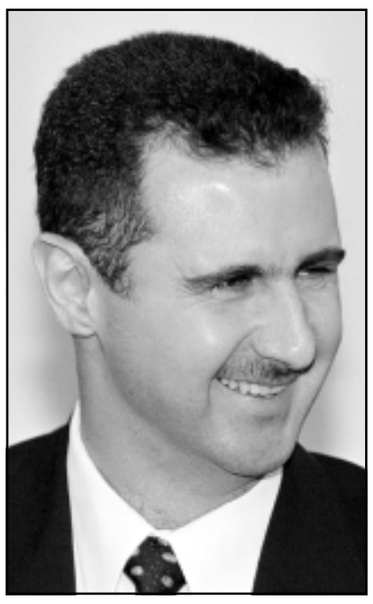

بشار الاسد

إن أرملته ناديا هي أخت الأديب المعروف. «لو كان ايلي معنا هنا، لكان مؤيدا متحمسا للسلام مع سورية. لقد أحب الناس. لقد أحسست بذلك من بريق عينيه»، تقول ناديا كوهين. تعترف بأنها انضمت الى الحلقة بسبب احتمال أن يساعد تجدد المفاوضات على الإتيان برفاة زوجها. «أشعر بأنني حاربت وأحارب. بلغت سن الواحدة والسبعين، ولست أرى الضوء في أقصى النفق. كان ايلي في الواحدة والاربعين عندما ألقي القبض عليه. اليوم أنظر اليه كما أنظر الى أخ صغير».

جاكي حوجي
(معاريف) 2007/1/28

الافتراض بأن الضغوط الاقتصادية والاعتقالات ستلغي نتائج الانتخابات تبين انه خاطىء

اسرائيل تواصل سياسة المقاطعة من دون طرح بديل لها محولة إياها من وسيلة الى موقف وغاية

■ في يوم الخميس اكتمل عام على الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، والتي أوصلت حماس الى الحكم. بعد عام من تلك الانتخابات، تبدل الذهول والاحباط بسياسة العقوبات التي دهورت السلطة الفلسطينية نحو هاوية الحرب الأهلية. انجازات هذه السياسة تشبه انجازات سياسة العقوبات الدولية على العراق: هي لم تسقط حكم حماس، وصواريخ القسام ما زالت تسقط على اسرائيل، وهي لم تنجح في تشكيل بديل لضرورة استخدام الجيش الاسرائيلي.

الأدهى من ذلك أن المساعي الفلسطينية للخلاص من العقوبات وفرت لمراكز قوة جديدة ـ سورية وايران ـ نقطة ارتكاز في الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. الاصغاء الى تعليمات ايران وسورية لم يعد مقتصرا على خالد مشعل، إذ انضم اليه محمود عباس، الصديق، الذي اضطر الى قبول «توصية» دمشق بالالتقاء مع خالد مشعل.

لقد تبين ان الافتراض الاسرائيلي بأن الضغوط الاقتصادية القوية واعتقال اعضاء البرلمان والوزراء كافية لالغاء نتائج الانتخابات، خاطىء، كما كان متوقعا. ومثلما حدث في العراق الذي رزح تحت سياسة العقوبات 13 سنة، وليبيا 11 سنة، ان كل المعاناة تسقط على رؤوس المدنيين الذين يحافظون على بقائهم بالكاد، إلا انهم لا يخرجون الى الشوارع للاحتجاج على اخفاق الحكم الذي يُمثلهم. الصمود القوي في وجه عقوبات المحتل ما زال قيمة بطولية قومية. التبرعات والتنازل عن الرواسب والاعمال التطوعية الكثيرة تكفل بقاء جهازي التعليم والصحة بطريقة أو بأخرى. الجامعات ما زالت تفتح أبوابها، وحتى الابداع الفني ما زال فعالا ولم يتوقف.

إلا ان اسرائيل خلافا لأنظمة العقوبات الاخرى تطرح شروطا، إلا انها تضمن الثواب في المقابل. وعليه، حتى لو اعتمر هنية القبعة اليهودية وردد خالد مشعل نشيد «هتكفاه» (الأمل) أوامر عباس بتعليم حكاية البطولة في متسادا في المدارس الفلسطينية ـ لا تريد اسرائيل ولا تستطيع أن تطرح بديلا سياسيا يفضي الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية. لا تريد لأن كل اقتراح من هذا القبيل يعني الانسحاب من اغلبية المناطق وتفكيك اغلبية المستوطنات. لا تستطيع لعدم وجود حكومة في اسرائيل، ذلك لأنه حتى عندما بدا أن هناك حكومة في اسرائيل لم تتم إزالة بؤرة استيطانية غير قانونية واحدة. وفي الخليل، أو على الأصح في جبل الخليل، تقوم الدولة السيادية بحراسة نادي الزعران بالمجان. في ظل عدم وجود معنى حقيقي للعقوبات لخلوها من الثواب المقابل، تسعى اسرائيل على الأقل الى تحويلها الى رمز للاصرار والاعتزاز الوطني. وكأن من يتوجب عليه أن يصمد هو اسرائيل وليس حماس التي تتعرض للعقوبات. العقوبات تحولت من وسيلة الى غاية وموقف. وفجأة يتضح أنه لم يكن الخلاص من حماس ممكنا. ليس عباس وحده هو الذي يدرك ان الانتخابات المبكرة قد تقضم المزيد من قوته وقوة أتباعه. والدول العربية التي تتألم من انتصار حماس بدرجة لا تقل عن اسرائيل، تخشى هي الاخرى من أن يؤدي اجراء انتخابات جديدة تدفع نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية. إذا تشكلت مثل هذه الحكومة فقد يكون برنامجها أكثر اعتدالا ولو بقليل من ذلك الذي طرحته حماس في الانتخابات، ولكن أكثر تشددا مما يطرحه عباس. في نهاية المطاف ستجد اسرائيل نفسها في مواجهة حكومة تعتبر حماس جزءا منها مع اعتراف ملتو باسرائيل. فماذا ستفعل حينئذ؟ هل ستخرج علينا برقصة فرح لنجاحها في «لي ذراع» حماس والمماطلة سنة ونصف الى أن تتبدل الادارة الامريكية؟.

اسرائيل لا «تحتفل» بمرور عام الآن على سياسة العقوبات فقط، فهي تحتفل كذلك بمرور 40 سنة على الاحتلال. حكومة اسرائيل أو على الأقل جزؤها الذي لا يقضي وقته في غرف التحقيق، لا تستطيع أن تدع عام عقوبات آخر يمر، موطدة بذلك أركان العقد الخامس من الاحتلال، ذلك لانه اذا كانت هذه الحكومة أصلا غير قادرة على طرح بديل سياسي، فربما يجدر بها على الأقل السماح للفلسطينيين بالتنفس قليلا والعمل قليلا، مُعدة الجمهور الفلسطيني لاحدى الحكومات الاسرائيلية القديمة، بحيث يكون حينها أقل تفتتا من اجل التفاوض حول السلام.

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2007/1/28

خطاب ابو مازن في مؤتمر دافوس الاقتصادي كان خطاب يأس اكثر من أي شيء آخر

■ خطاب رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (ابو مازن) أمام المشاركين في مؤتمر دافوس الاقتصادي في نهاية الاسبوع كان خطاب يأس اكثر من أي شيء آخر. فقد طرح معطيين: 79 في المئة من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر.

الدخل الخام للفرد في السنة، في دولة اسرائيل يقترب من 20 الف دولار، فيما هو في مناطق السلطة اقل من 800 دولار للفرد الواحد. وقال: «اننا نقترب من الانهيار». حصار اقتصادي، دمار للبنى التحتية، تقييد حركة، عشرة الاف سجين في اسرائيل، جيوب جغرافية. الاقتصاد الفلسطيني مستعبد لاسرائيل. وأعلن انه «يسود لدى الجمهور الفلسطيني يأس واحباط يشطبان كل مسعى للسلام».

كيف الخروج من ذلك؟ في دافوس أعلن ابو مازن بانه اذا لم تتمكن الاطراف في غضون اسبوعين، ثلاثة اسابيع من تشكيل حكومة وحدة وطنية، فانه سيقرر انتخابات للرئاسة وللبرلمان. وهذا الانذار لحماس سبق أن نقله ثلاث مرات على الاقل في الاشهر الاخيرة ولكن شيئا لم يحصل.

والان لم يعد هذا يؤثر في خصومه في غزة، الذين صعدوا في اليومين الاخيرين حرب الاجهزة وحولوا شوارع غزة الى ميدان معارك. وعندما يتفكك الحكم المركزي في غزة ـ تأخذ مكانه عصابات وميليشيات محلية وقبلية، كما يقول غسان الخطيب، وزير التخطيط السابق في الحكومات الفلسطينية.

والحقيقة هي أن ابو مازن لا يمكنه عمل الكثير. في دافوس ايضا كرر خطته السياسية لانهاء النزاع: اقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، بما فيها شرقي القدس وحل مشكلة اللاجئين حسب قرار الامم المتحدة 194.

وقال ان «كل اتفاق جزئي او خطوة احادية الجانب لن يؤدي الى شيء، معناه الدخول في نفق لا ندري اذا كان له آخر».

ويعرف ابو مازن اليوم أن ليس لديه اي أمل في أن يحصل على ذلك من حكومة اسرائيل وبالتأكيد ليس في المستقبل القريب. ولكنه ملزم بان يعلن عن ذلك لان مئة في المئة تقريبا من ابناء شعبه غير مستعدين لاقل من ذلك.

قرابة 20 سنة، قاد ابو مازن وفتح، بقيادة ياسر عرفات المعسكر الفلسطيني الى المفاوضات السياسية. وقد فشلوا. وقد ظهر فشلهم قبل اكثر من ست سنوات، بعد أن فشل مؤتمر كامب ديفيد 2000 واندلعت الانتفاضة الثانية. ومنذئذ شق الطريق لحكم حماس. في الجمهور الفلسطيني تحدثوا كثيرا عن الفساد والتعفن في نظام عرفات وفتح الامر الذي أدى الى سقوطه. ولكن اكثر من ذلك فان ما اسقط فتح وابو مازن كان الفشل السياسي.

دون انطلاقة سياسية على الدرب، فلا امل لابو مازن. واذا لم تحصل هذه فستقع في غزة المزيد من المعارك والمزيد من القتلى وبعد هدوء مؤقت يكون انفجار آخر، أخطر من سابقه، يؤثر ويصل الى الضفة أيضا. ابو مازن يعرف ذلك وهو يتراكض بين رام الله، بين القاهرة وعمان ودمشق، مع صيغ حلول وسط لا تُقبل من الاطراف. هذه هي الخلفية لاقواله المتكررة التي تبث الاحباط واليأس.

داني روبنشتاين
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/1/28

ليس من الممكن خداع العالم كله كل الوقت

قادة الدولة من شارون مرورا بنتنياهو وباراك وانتهاء بكتساف يقومون بخداع الجمهور والظهور على خلاف صورتهم الحقيقية.. ولكن حبل الكذب قصير

■ قبل سنوات بعيدة بُعيد حرب الغفران، سنحت لاريل شارون ساعة رضى وسلام مؤقتة، فوافق على اجراء مقابلة معي لهذه الصحيفة. سافرت الى مزرعة شكاميم في النقب، وعلى بوابتها كان بانتظاري موطي، سائقه الوفيّ ومدير مزرعته. «هل ترى تلك النقطة السوداء هناك بعيدا في الأفق؟»، قال موطي، «هذا اريك! يقوم بالحراثة على متن تراكتور». موطي أقلني اليه، ووجدت اريك هناك وهو يرتدي قبعة استرالية عريضة كعادة رعاة البقر، وبنطالا فضفاضا أكبر من مقاسه حيث دعاني حينها الى أن أستقل التراكتور: «أنظر أي أخدود جميل حفرت، ولتشم رائحة الارض».

نحن ايضا، المصور وأنا، قلنا بدهشة: أية صور خلابة هذه! بعد ايام قلائل نشرت المقابلة، وخصوصا الصور الطبيعية التي التقطناها في ملحق «سبعة ايام»: اريك، القبعة، القميص المربع، الحذاء المليء بالوحل. أنا ايضا انجرفت في وصفي للرائحة والعشب، والنسيم العليل.

بعد مدة من الزمن قابلت صحافيا من صحيفة منافسة، وكان قد اكتوى بنار الشمس فاحمر جلده. «كنت عند اريل»، قال لي، «في مزرعة شكاميم». «لحظة»، قلت له مقاطعا، «هل كان موطي بانتظارك عند المدخل وأشار الى نقطة بعيدة في الأفق قائلا انها اريك والتراكتور، حيث كان هناك مع قبعته الاسترالية وبنطاله الفضفاض؟». «كيف عرفت؟»، سأل زميلي. بعد مدة من الزمن، ولاسباب اخرى، عُدت لعدم الحديث مع شارون الى أن سقط صريع الفراش.

لدي جواب، وإن لم يكن مثاليا، للاشخاص الذين سألوا في هذا الاسبوع عما حدث لموشيه كتساف ليتهجم على وسائل الاعلام بهذه الطريقة: الناس لا يُحبون من يخدعهم، خصوصا الصحافيين، فهم لا يحبون أن يخدعهم السياسيون، وهم يضطرون بعد ذلك ببراءة الى خداع قُرائهم. عندما يكتشف الناس ان أحدا قد باعهم شخصية وصورة مزيفة، يكون انتقامهم قاسيا وصعبا.

ارييل شارون باع صورة الفلاح والخروف على كتفيه، ورائحة الزبل للناس طوال سنوات، وكذلك ـ ليس فقط ـ وصل الى رئاسة الوزراء بفضل هذه الصورة. ولكن عندما اتضح أنه شخص ثري قد استثرى وتلذذ هو وأولاده بمناعم هذا المال، لم تغفر له وسائل الاعلام هذا التصنع والتمثيل.

نفس الشيء يُقال عن بيبي نتنياهو، الذي سعى لرسم صورة «المدافع عن الفقراء»، وفم للناس البسطاء والضعفاء، لنفسه. عندما ضُبط تحت الأضواء وهو يدخن السيجار الفاخر، سارع لتخبئته ووضعه وهو مشتعل في جيبه، ولكن لم يكن ليحدث شيء لو التُقطت له صورة مع السيجار في فمه. ماذا؟ هل يحظر تدخين السيجار؟.

ايهود باراك، رئيس الوزراء السابق، كان يمتلك مكاتب فاخرة في مبنى فاخر في وسط تل ابيب. لجنة برئاسة بايجا شوحاط انتزعت منه هذه المكاتب، والآن ها نحن نعلم أن باراك سيستأجر مكاتب في مبنى مُهمل ورخيص جنوبي المدينة في منطقة العمال الاجانب وبائعات الهوى. هذا الانقلاب في سلوكه، وهذه النقلة قد تُحسن صورته وتُظهره بمظهر باراك الذي ينزل الى مستوى الشعب ـ ولكنها ستعطي تأثيرا معاكسا لانه يحاول خداعنا.

والآن سنعود الى كتساف: كتساف اعتُبر خلال سنوات طويلة أميرا. شخص رمادي قفز من الضواحي بصورة شبه سرية تقريبا الى الأعلى ليصل الى أعلى مستوى ممكن. الكثيرون اعتبروه نموذجا لتمازج المهاجر اليهودية، شخصا مجتهدا دؤوبا ومواظبا ومؤدبا ورمزا للدولة التي تقوم بصهر الطوائف. انتصاره على شمعون بيريس الأسطوري، وانتخابه رئيسا للدولة، أثار التقدير والاحترام له حتى في نظر اولئك الذين لم يميلوا الى التعاطف معه.

الآن على الأقل، بناء على مسودة لائحة الاتهام، يتكشف أمامنا موشيه كتساف مغاير تماما، بعيد عن ابتساماته المعروفة في مواجهة عدسات الكاميرا. تماما مثل الدكتور جيكل والمستر هايد. الجمهور، وخصوصا الصحافيين، يعتقدون أن كتساف قد خدعنا، ولذلك يقومون «بتمزيقه الى أشلاء» (من خلال التجميد المؤقت). وقد قالوا منذ زمن: «ليس من الممكن خداع العالم كله كل الوقت».

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) 2007/1/28

يجب البدء باصلاح الفساد من الأسفل في اسرائيل

■ يوجد شيء ما مضلل في طوفان القضايا الذي غشينا أخيرا، وبخاصة بعد تقديم مسودة الاتهام لموشيه كتساف، فمن جهة، يوجد احساس بالتقزز، آخذ في الازدياد في ضوء حقيقة أن المجاري التي تعلو من آبارنا تُغرق بيوتنا، بيتا بعد بيت، ورائحتها تصفر وجوهنا. الى حيث بلغت، ستكشف عن شيء فاسد تماما، الى حد أنك تخاف حقا أن ينهار كل شيء فوق رأسك. من جهة ثانية، هناك شيء مطمئن في أن العمل يعالج مع كل ذلك. فرغم جميع القوة التي حشدها الفاسدون، تم الكشف عن عوراتهم وتطبق السلطات عليهم الحكم كما تطبقه على كل مواطن آخر. بادي الرأي هناك شيء مُسل في أن طواحين العدل ما زالت تعمل رغم جميع الضغوط المستعملة عليها. رغم جميع الحيل التي قام بها محامو كتساف ومستشاروه، لم يُحجم المستشار القضائي للحكومة عن قول قوله. صحيح اذا، يتم الكشف عن الفساد عند القادة المُذكر بدول العالم الثالث. لكن اجهزة الرقابة ـ الاعلام، والشرطة، والنيابة العامة والقضاء ـ تُعيدنا مع كل ذلك الى حضن العالم الاول.

بيد أن هذا كما قيل آنفا مضلل. انه مضلل لأن الشعور الأخير يُحدث فهماً لأن الفساد تمكن تنقيته من الأعلى حقا. سيأتي قضاة المحكمة العليا، والمستشار القضائي للحكومة، ومراقب الدولة وصحافيون شجعان وسيقومون بالعمل من أجلنا. سيُقوّمون الفاسد. وسيقتلعون الشر وسيُعيدون بلدنا ليكون مصدر فخر لنا.

بيد أن الفساد، بخلاف هذا التصور الضحل، لا ينشأ في الفراغ. لم يُحدث الفساد اولئك الذين يُسمون قادتنا. قد يكونون عظموه، بسبب قدرتهم ومكانتهم، لكن حقوق ابتداع الفساد محفوظة لنا جميعا. أجل أيها القُراء الأعزاء، إن لنا إسهاما في الفساد الذي ألم بنا. إن الارض التي نبتت عليها هذه الثمرات العفنة سمّدناها نحن أنفسنا. تعالوا نعترف: نحن فاسدون ايضا.

إن الفساد، بخلاف المقبول، ينشأ من الأسفل. أنظروا حولكم، أنظروا في المرآة. كم مرة عوجتم القواعد؟ كم مرة أخذتم ما لا تستحقون، ولم تعطوا الآخر ما يستحق؟ كم مرة التفتم على الدور و«قصّرتم» الاجراءات؟ كم مرة تهربتم من الوفاء بالتزاماتكم؟ هلّم نكن صادقين. إن الاسرائيلي من العامة يقوم بذلك طول الوقت. سواء أكان ذلك من اجل الربح، أو لكي لا يظهر «ساذجا». انه يفعل ذلك في عمله وفي بيته وفي الشارع. انه يفعل ذلك طول الوقت.

في الحقيقة يوجد فرق بين هذه الاعمال وبين ما قُرِف به قادتنا، لكن هذا فرقا كميا في الأساس. الحديث آخر الأمر عن المشكلة نفسها: غياب نظام اخلاق داخلي؛ والحياة بلا قيم، والتي تُدفع فقط من اجل تقديم هدف واحد «خُذ قدر استطاعتك». اذا كانت هذه بوصلة أكثر الاسرائيليين، فما العجب من أن يفعل قادتنا الشيء نفسه بسعة أكبر فقط، لأنهم يستطيعون ببساطة؟.

لا يجوز أن نعتقد أن مزوز ورفاقه سيستطيعون القضاء على الفساد. لن يُقتلع الفساد بعمل من الأعلى فقط. إن اقتلاعه يقتضي عملا تربويا من الأسفل. سيختفي فقط عندما يعود الى معجم حياتنا في اسرائيل كلمات مثل «الاخلاق»، و«الضمير» و«الاستقامة» و«القيم». لا قبل ذلك بلحظة. لأنه ليس هذا كتساف فقط، أيها القُراء الأعزاء، بل كل واحد وواحدة منا.

يوفيل ألبشين
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/1/28

مكافحة الفساد تستوجب فرض عقوبات شعبية وعدم الاكتفاء بالعقوبات القضائية

يتوجب على الكنيست أن تُنحي كتساف عن منصبه نهائيا لا أن تكتفي بتجميده مؤقتا

■ الكنيست الخامسة عشرة التي انتخبت في أواخر تموز (يوليو) 2000، موشيه كتساف رئيسا للدولة، لم تكن تعرف بالسلوك الجنائي المنسوب اليه الآن. هذه كانت كنيست أواخر عهد حكومة ايهود باراك، حيث كانت متحمسة لمعاقبته على إدارته الفاشلة لامور الدولة. هذه كانت كنيست مليئة برغبة شاس المتحفزة للانتقام بسبب إدانة آريه درعي، وكنيست متأثرة ببصمات أصابع اللجنة المركزية لليكود. هذه كانت كنيست لامبالية لمزايا موشيه كتساف الشخصية ومستوى ملاءمته لهذا المنصب الرفيع. لهذه الاسباب جميعا نجح السياسي المتسازج في التغلب على منافسة شمعون بيريس والسير باعتزاز نحو مقر الرئيس.

الكنيست السابعة عشرة التي قررت قبل ثلاثة ايام الاكتفاء ببيان كتساف حول «التجميد المؤقت» لنفسه هي كنيست لامبالية بالقيم الاخلاقية والمصلحة العامة. هذه كنيست تعرف جيدا من هو الشخص الذي يتوجب عليها أن تحدد مصيره الجماهيري والتي تمكنت من رؤية مسودة لائحة الاتهام التي أعدها المستشار القضائي للحكومة ضده، والتي شاهدت الطريقة التي يُدافع بها الرئيس عن اسمه وسمعته. بالرغم من كل ذلك اختارت الكنيست تركيبة مناعة واهنة حتى تفصل بين الدولة وبين رئيسها الموبوء: هي امتنعت عن اتخاذ قرار بإقالته واكتفت بتجريده المؤقت من الصلاحيات. حتى هذه الخطوة الرمزية لم تكن مضمونة (المقصود تنحيته بصورة كاملة).

هذا هو وجه البرلمان الاسرائيلي في مطلع 2007: ثلة من الشخصيات الهزلية التي تتشبث بتعليلات وذرائع منمقة متكلفة حتى تُطهر وتُنظف البؤس الذي اقترفته. هؤلاء المتصنعون يقولون لنا أنه طالما لم تُقدم لائحة اتهام رسمية ضد كتساف فليس من الواجب التشدد معه، وحتى اذا تُرجمت التُهم الخطيرة المنسوبة اليه الى اجراءات جنائية رسمية، يتوجب انتظار قرار الحكم قبل حسم مصيره الجماهيري. لذلك، تكون الكنيست قد ساهمت وتعاونت مع عملية واضحة سافرة للتساهل مع كتساف وحمايته من دفع الثمن الجماهيري الكامل المترتب على سلوكه. المسار الذي اختارته الكنيست لمحاسبة كتساف يتيح له مواصلة الاستمتاع بكل الحقوق التي يستحقها الرئيس، والاستعداد للمعركة القضائية من اجل إثبات براءته من موقع قوة وتفوق وخصوصا ـ السعي الى طمس وتذويب اجراءات محاكمته شعبيا بسبب أفعاله. ذلك لأن التجميد المؤقت قد يسمح لقصاب بالوصول الى نهاية فترة رئاسته من قبل أن يُقدم للمحاكمة.

الكنيست السابعة عشرة تتجاهل عن قصد وإصرار المغزى الشعبي والاخلاقي المترتب على تصرف كتساف. وحتى اذا خرج من المحكمة بريئا، فهو يستحق الإقالة بسبب مجرد تورطه في ملابسات وظروف أدت الى توجيه الاتهامات الصعبة اليه، كما وردت في مسودة لائحة الاتهام. من حق دولة اسرائيل أن لا يكون رئيسها انسانا قامت سلسلة طويلة من الشابات بالادعاء أنه قد تحرش بهن جنسيا. ما الذي اقترفناه حتى يكون رئيسنا شخصا اختار «نساء غريبات مُريبات، أو غشاشات (حسب ادعائه)» للعمل معه. لماذا نستحق أن يكون لنا رئيس يدافع عن نفسه في وجه الاتهامات التي نشاهدها عادة في العالم السفلي؟ ما الذي اقترفته هذه الدولة حتى يقف رئيسها في الزاوية ويهاجم على رؤوس الأشهاد كينونتها الديمقراطية بأركانها المعروفة: الشرطة والنيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة والصحافة؟ لماذا يتوجب علينا أن نتحمل في مقر الرئيس شخصا يقوم بصورة مقصودة ومنهجية باشعال النوازع الطائفية؟.

قبل اسبوعين اقتُبس عن المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز في ملحق صحيفة «هآرتس» أنه يتذمر من عدم وجود ثقافة عقابية اجتماعية في اسرائيل. هو أمسك بقرني الثور: المجتمع لا يلفظ من داخله اشخاصا ذوي سلوك غير طبيعي، والمحك الوحيد الذي يحكم في هذا المجتمع على هؤلاء الاشخاص هو المسطرة القضائية، لذلك يزدهر الفساد هنا. الآن سنحت الفرصة للكنيست حتى تُقوّم هذه الاعوجاجات وتطبيق معيار السلوك السليم على رئيس الدولة وليس فقط القانون القضائي الرسمي. حتى من دون اتهام جنائي لا يجدر السماح لقصاب بالبقاء في مقر الرئاسة. سلوكه الجلي يكفي لدفع المجتمع النزيه حتى يُجبره على التنحي عن منصبه فورا. الكنيست السابعة عشرة، كما يتضح، تنوي تجاهل هذه الفرصة عن سبق وإصرار.

موشيه كتساف

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/1/28